(٢)

بعد ٩/١١ ..
«جذور الإرهاب»
عن طبيعة المناخ الدولي

رغم الوقت الذي مضى على أحداث ١١ أيلول سبتمبر، ورغم بدء الحرب ضد أفغانستان، لا يزال السؤال حول الأسباب التي جعلت أميركا موقع استهداف مطروحاً. ورغم أن الحرب ذاتها، بكل وحشيتها، تزيد من حدة طرحه؛ لأن السياسة القائمة على العنف التي اتبعتها الدولة الأمريكية ، منذ زمن بعيد، هي في أساس كل ردود الفعل ضدها.

لكن، سيبدو من خلال شهرين بعد أحداث ١١ أيلول، وعبر متابعة كل التصريحات الرسمية والإعلام ، أي باختصار عبر متابعة التعبيرات الأيديولوجية الرسمية، بأن النرجسية الأمريكية لا تريد أن تلمس المشكلة، على العكس من ذلك، فهي تتجاهلها، بل ترفض حتى وجودها، حيث إن أميركا تعني الخير، فهي «رسول الخير»، و«رمز الحضارة»، و«معمم الديمقراطية والرخاء والسلام العالمي». وبالتالي فهي صاحبة رسالة إنسانية تخدم كل البشر.

هذه النرجسية تأبى أن تكون موضع اتهام، أو حتى مساءلة، لهذا ترفض أن تلمس جوهر مشكلة العالم، التي تؤسس لكل أشكال الصراعات والحروب ضدها، وكل الحقد الذي يمكن أن ينصبّ عليها.

سيبدو الأمر طبيعياً، حيث تفرض المصالح رؤى توافقها. ولا شك في أن

«أحقاد» العالم على الدولة الأمريكية، ناتجة عن كيفية تحقيقها في تلك الدولة لمصالحها في العالم، وانعكاس هذه المصالح على شعوب العالم بمجمله. وهنا ستبدو النرجسية ضرورة لا مناص منها لتغطية فظائع هائلة، وليبدو الخطاب الأيديولوجي الرسمي غطاءً لما هو مخفي ، بكل فظاعته. وبالتالي سيكون التساؤل حول الأسباب نافلاً، ومطروداً مسبقاً، بل مطارد كذلك. لهذا لنجيب نحن، الذين تطالهم كل آثار السياسة الأمريكية، وكل مصالحها، وتغمرهم سياستها «التبشيرية» بالفقر والمرض والدم والدمار.

المسألة، إذن، تتجاوز الحقد الشخصي؛ لتطال مصائر أمم وشعوب أذلت من قبل الدولة الأمريكية، ولا زالت تذل، وسحقت إلى الحد الذي يوصلها إلى التفكك والانقراض. أميركا التي باتت قوة الرعب الأولى في العالم، والتي أصبحت تتدخل في شؤون كل الأمم، وترسم مساراتها، لكي تنهب كل ثرواتها، عبر فتح الحدود بالعنف والإرهاب، أمام نشاط شركاتها الاحتكارية العملاقة. نلمس هنا مسألة النهب الاقتصادي، والسعي الأميركي - مباشرة أو عبر هيئات دولية مثل صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، ومنظمة التجارة العالمية - لفرض شروط محددة تحكم الاقتصادات المحلية، وتتحكم في مسار تطورها، وتخضعها لمصلحة الرأسمال عموماً والرأسمال الأميركي خصوصاً، كونه الرأسمال الآخر هو المهيمن في إطار النمط الرأسمالي العالمي. ولقد أصبح واضحاً بأن هذه السياسة هي التي زادت من غنى الأغنياء وفقر الفقراء، وكذلك زادت من تقدم الأمم المتقدمة، ومن تخلف بقية الأمم. وأن هذه السياسة هي أساس الفقر والجوع، والموت في كل الأمم المختلفة، وأساس تفككها وهزال دولها، وانسداد الأفق أمام طموحاتها، وبالتالي شعورها بأنها تتلاشى أو تنقرض.

ومن أجل تأسيس عالم مباح للرأسمال الأميركي، وللشركات الاحتكارية متعددة القومية، سنلحظ بأن الدولة الأمريكية تحولت إلى «شرطي عالمي»، أو بشكل أدق إلى قوة قمع عالمية، حيث أصبحت تعتبر أن من حقها التدخل في كل أصقاع العالم، تفني المخالفين ، الذين هم هؤلاء الذين يعملون من أجل تحقيق تقدمهم، وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وهم معظم شعوب العالم. والدولة الأمريكية ـ في هذا السياق ـ ارتكبت فظائع أشد مما حصل في واشنطن ونيويورك، حيث استخدمت أطناناً من القنابل والصواريخ ، توازي في قدرتها التدميرية أضعاف ما حصل في هيروشيما و نجازاكي، خصوصاً وأنها تشتمل على اليورانيوم المنضب، الذي أوجد عاهات مستديمة، إضافة لكونه يضاعف من الأثر القاتل للصواريخ والقنابل. لقد جرى تدمير العراق، ببناه التحتية ، وببشره، كما جرى الشيء ذاته في يوغوسلافيا، ولا شك أن هذا الفِعل هو فِعل إجرامي، وكذلك إرهابي، بشع وفظيع. ولا أعتقد أنه لن يؤسس لردود فِعل. حيث سنلحظ أن السياسة الأمريكية، والنشاط الذي تمارسه الشركات الاحتكارية متعددة القومية، وكذلك الدور الذي تلعبه هيئات دولية (صندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية) غدت محط رفض ومقاومة من قبل قطاعات متسعة من البشر في الأمم الرأسمالية ذاتها، كما في الأمم المختلفة. بمعنى أن قوة النهب والسيطرة والتدخل الفظ، الذي تقوم به الولايات المتحدة كونها «زعيمة العالم الحر»، يقود حتماً ، إلى ردود فعل، بعضها «منطقي» ويعبر عن وعي لطبيعة الصراع، وبعضها «إرهابي» ، (رغم أن الأيديولوجيا الرسمية لا تميِّز بين هذا وذاك، و تضعهما في مصاف الإرهاب ، انطلاقاً من أن مخالفة الدولة الأمريكية هي إرهاب). لكن كل ذلك هو ردود فعل لفعل أكثر فظاعة من كل ما نشاهد، فِعل يتعلق بنهب العالم ،وتدميره وتلاشيه.

لهذا، وأنا أشير إلى أن ما حدث في ١١ أيلول سبتمبر هو طريقة خاطئة في الرد، أقول بأن هناك من الأسباب ما يجعل التفكير حتى بـ «تدمير» أميركا، وأن هناك من الظروف التي أوجدتها الإمبريالية الأمريكية ما يدفع إلى أن تنطلق كل الردود العشوائية، كما الردود الجدية، وأشير كذلك إلى أن الدولة الأمريكية هي التي أسست لنشوء الإرهاب، ودعمته ، واستخدمته ضد كل أعدائها (الشيوعية وحركات التحرر).

بالتالي فالمشكلة هي أميركا، ويجب البحث في أميركا عن أسباب كل ما يحدث، لكن الرأسمال الاحتكاري الأمريكي، كما الدولة الأمريكية، يعملان على تصدير المسألة إلى الخارج، لأنهما لا يريدان البحث في جوهر المشكلة، ولا يودان ذلك، لهذا ستبدو أميركا وكأنها تواجه «الأشرار» ، الذين يودون تدمير «نمط الحياة» الأمريكي، والقيم الأمريكية، والحضارة الأمريكية، وأنها ـ بالتالي ـ تدافع عن قيم الحرية ، و الرفاه ، والتقدم ، والسلام، أي عن «العالم الحر».

وهنا سنلحظ بأن الحدث، حدث نيويورك وواشنطن ، أصبح محل استغلال فظيع، حيث كانت اللحظة التي أعلن فيها بوش الابن تشكيل «تحالف ضد الإرهاب»، جبهة عالمية ضد الإرهاب، حتى قبل أن يحدد الجناة. إننا إزاء استغلال حالة من أجل تنفيذ سياسات محددة مسبقاً، وأقصد هنا تصفية الحساب مع كل الدول «المتمردة»، أي تلك الدول التي لا تزال تقاوم أو تمانع) هيمنة الإمبريالية الأمريكية، وتحاول أن تكون مستقلة في سياستها وإن بشكل نسبي. بمعنى أن الدولة الأمريكية تمعن في ممارسة سياساتها ذاتها، وأنها قررت أن تزيد من سحق الشعوب، ومن تدميرها أنها ـ إذن ـ غير قابلة للاستمرار دون هذه السياسة الهمجية، التي ستفضي بالضرورة ، إلى مقاومة وإلى حرب مضادة.

إن «حالة الرعب» التي أوجدها الهجوم على مركز التجارة العالمي، وعلى البنتاجون، تقود إذن، إلى رد مرعب ضد العالم، رد ربما يهدف إلى تحقيق الهيمنة الأمريكية المطلقة، لهذا قررت إدارة بوش الابن قسم العالم إلى: مع الولايات المتحدة، أو ضدها، انطلاقاً من فكرة: مع الإرهاب أو ضده، فمن هو ضد الإرهاب، يجب أن يكون في «التحالف ضد الإرهاب»، و إلا فهو في جبهة الإرهاب.

وهنا يجب «مطاردة النظام الإرهابي»، وكل حكومة تؤوي مجموعات إرهابية يجب «أن تدفع ثمناً باهظاً»، سواء أكانت متورطة في الهجوم على نيويورك وواشنطن أم لا، حسب ما يؤكد هنري كيسنجر. إننا إذن، إزاء حرب ضد «الدول المتمردة». كانت أفغانستان أولها، لكنها ـ كما هو واضح ـ ستطال دولاً أخرى، ربما العراق، أو سوريا، ليبيا، أو السودان (و بضمنها الفلسطينيون كذلك)، أو كل هؤلاء وغيرهم، فالقائمة تضم الصومال، والفلبين وإندونيسيا، وحتى كولومبيا.

إننا ننتظر «عملية تأديبية»، إذن، تكرِّس فظاعة الإمبريالية الأمريكية، وتؤكد عمق ميلها للإرهاب، حيث إنه أساس استمرار النهب، وبالتالي الاستحواذ على ثروات العالم كله.

لهذا ندعو إلى جبهة عالمية ضد الرأسمال، والشركات الاحتكارية متعددة القومية، ضد الحلف الأطلسي وقائدته الدولة الأمريكية. جبهة ضد العولمة، من أجل عالم متكافئ ومتساوٍ، وخالٍ من الحروب، وإنساني.

جريدة أخبار العرب

٢٨/ ١١/ ٢٠٠١.

سيناريوهات حرب عالمية

رغم بشاعة الحدث، بدا وكأنه يستغل لتحقيق استراتيجية، ربما كانت قد رسمت منذ سنوات، حيث أن التحضير للحرب، وتحديد أهدافها قد حدث حتى قبل انتهاء التحقيقات، أو بشكل أدق قبل البدء بها، وحيث صيغت «القضية» بحجم العرب والمسلمين، وبدا أن المطلوب ترتيبها كذلك، وبما يجعلهم في موقع العدو الذي يفرض تشكيل جبهة عالمية ضدهم، وإن كان الشعار هو: «الإرهاب».

أقصد هنا بأن المسألة هي مسألة استغلال الحدث من أجل «تصفية الحساب» مع «الدول المتمردة»، حيث إن هدف الجبهة العالمية المناهضة للإرهاب، هو تدمير «المنظمات الإرهابية» وكذلك الدول التي تدعمها، سواء أكان لها علاقة بالحادث أم لا.

وهنا ستكون «قائمة الدول التي تدعم الإرهاب» والتي يقرّها الكونغرس الأميركي هي محدد وجهة الحرب.

إذن ستبدو الحرب، وكأنها حرب ضد الإرهاب، ولكنها، في الواقع حرب ضد «دول متمردة»، لم «تندمج» بعد في النظام العالمي الجديد، وحان الوقت لأن «تندمج»، بالعنف: بأحدث الطائرات والصواريخ، وباليورانيوم المستنفد. فالعنف من حق الولايات المتحدة، وهو أسلوبها في دمج المتمردين في بنية النمط الرأسمالي، أي في النظام العالمي الجديد، المسمى «عصر العولمة».

لقد كانت حرب الخليج الثانية(أو الحرب ضد العراق) سنة ١٩٩١، هي لحظة إعلان ميلاد «النظام العالمي الجديد». وكان جورج بوش الأب هو الذي أعطى شهادة الميلاد تلك، وإذا كانت تلك الحرب تهدف إلى تدمير العراق، وشل قدراته

وإنهاء فاعليته الإقليمية والعربية، فقد كانت كذلك لحظة الكشف عن الطريقة التي ستتعامل بها الولايات المتحدة مع كل «المتمردين» ، وغير المنساقين لسياساتها.

كانت يوغسلافيا البلد الثاني التي وجدت الولايات المتحدة أنه من الضروري تدمير قدراتها ، الاقتصادية والسياسية، وتدميرها ككيان يلعب دوراً إقليمياً مهماً. وكان الهدف الآخر هو - أيضاً - توضيح الطريقة الجديدة للولايات المتحدة في «حكم» العالم، وفي صياغة بناه الاقتصادية ، و تكويناته السياسية. ولهذا أعادت بناء استراتيجيتها العسكرية ، انطلاقاً من حقها في التدخل في كل بقاع العالم، كما أعادت صياغة استراتيجية الحلف الأطلسي، بما يخوّله من قوة للدفاع عن أوروبا ، إلى قوة تدخل عالمي، حيث تتطلب «القضايا الإنسانية» ذلك.

في هذا الإطار تأكد أن الدولة الأمريكية تحولت إلى سلطة عالمية (ربما عبر مجموعة السبعة، لكن ، أيضاً بشكل مباشر)، وأن قواتها أصبحت هي شرطي العالم، وقوة قمع مطامح شعوبه، وأن قوانينها غدت عالمية، توجب تطبيقها حيثما أرادت في المقابل أصبح من الضروري إعادة ترتيب الجغرافيا السياسية العالمية، عبر عمليات تفكيك الدول، و تقزيم الكيانات، و تهميش سلطة «الدولة الوطنية»، وتحويلها إلى «مخافر شرطة» تأتمر بأمر «القائد الأعلى للقوات المسلحة»، وأقصد هنا الدولة الأمريكية، ولاشك في أن طبيعة الحروب ضد العراق ويوغسلافيا كانت تعطي الأمثلة لنتائج عدم الانسياق وراء رؤية كهذه.

تستعد الدولة الأمريكية الآن لتحقيق «الحرب الثالثة» (بعد العراق ويوغسلافيا)، لكن يبدو أنها هذه المرة أضخم، وذات أهداف أوسع، وإذا كان تدمير القدرات الاقتصادية والعسكرية والسياسية عنصراً جوهرياً فيها، فإن تصفية الحساب مع عدد من «الدول المتمردة» سيبدو عنصراً أساسياً كذلك، حيث إن

ترتيب الوضع العالمي يفترض التخلص من كل الأنظمة،وحتى الدول والكيانات التي لم تندمج بعد في النظام العالمي الجديد، لكي تدمج وفق أسس هذا النظام.

حسب المؤشرات، أو وفق تسريبات الصحف، فإن «الحرب ضد الإرهاب» تطال سبعين دولة. لكن دولاً بعينها هي التي تكثر الإشارة إلى أنها باتت محل استهداف، منها وأولها أفغانستان ، ما دام بن لادن هو الذي فجَّر نيويورك وواشنطن، حسب الدعاية الأمريكية. وربما كانت أفغانستان الغارقة في حروبها التي لا تنتهي إلا بتلاشي البلد ذاته، ليست محل مطامع، ولا تشكل خطراً على أي كان، لكن تكمن أهميتها في أنها ملاصقة لآسيا الوسطى الإسلامية، (وكانت سابقاً خاصرة الاتحاد السوفييي الجنوبية ، التي قررت الولايات المتحدة إنهاكه عبرها)، خصوصاً بعد الأهمية التي بات يحظى بها نفط بحر قزوين،ناهيك عن النفط الذي اكتشف ، مؤخرًا في أفغانستان نفسها .

لهذا ستبدو وكأنها مرتكز ضروري للدولة الأمريكية، وأنها - في الاستراتيجية الأمريكية - يجب أن تكون «قاعدة عسكرية» ضرورية، وفي هذا السياق سيبدو أن خط أفغانستان، إيران ، العراق مستهدفاً، لذاته أولاً (أي للتخلص من الأنظمة فيها، والهيمنة على نفطها..) ولوضعها الاستراتيجي المحاذي لنفط قزوين. فلقد أعلنت الدولة الأمريكية بأن نفط بحر قزوين هو مصلحة استراتيجية أميركية، وهذا يعني ، بلغة حرب الخليج الثانية، (التي استندت إلى مبدأ كارتر ، المقرر بأن الخليج هو جزء من الأمن القومي الأميركي)، أن تحط القوات الأمريكية فيها، أي أن تصبح مستعمرة أمريكية.

يمكن كذلك الإشارة إلى دول أخرى (وحسب التشريعات ترد أسماء دول كاليمن والسودان والجزائر حتى الفلسطينيين).وسيبدو النفط عنصراً مهماً فيها

أو في معظمها. ولكن تبقى عملية الدمج في «النظام العالمي الجديد» مسألة مركزية، لأن المرحلة القادمة ـ وفق التصور الأميركي ـ هي مرحلة تحويل دول العالم إلى مخافر شرطة في الممارسة، حيث يجب تجاوز «الاستقلالية» التي تتمتع بها، لكي تقبل التحول إلى «سلطة» ملحقة بالسلطة العالمية الأولى.

لهذا أصبح الخيار المطروح على الدول هو: إما مع الولايات المتحدة، وبالتالي التزام منطقها كاملاً، أو رفض ذلك، والانتقال إلى صف «الدول المتمردة» الداعمة للإرهاب، والتي يجب أن تُعاقَب على هذه الفعلة، بغض النظر أدعمت الإرهاب أم ذاقت مره.

المسألة إذن هي مسألة «استغلال حادث»، من أجل حرب هي استمرار للحرب ضد العراق، وضد يوغسلافيا، لكنها هذه المرة ستكون أوسع، وربما أقسى، وأكثر ضحايا، أي أنها ستكون جريمة، أكثر بشاعة من حادث الهجوم على نيويورك وواشنطن، فهذه هي طريقة الولايات المتحدة في بناء «النظام العالمي الجديد»، وسنلحظ بأنها «حضارية»، إلى أقصى حد!

جريدة أخبار العرب

٢٧/ ١١/ ٢٠٠١.

الحرب الثالثة لعصر العولمة

تحديات الزعامة

خلْف المبرّر الهش الذي سيق لـ «تجييش» العالم، وخوض الحرب ضد «الإرهاب» ـ تقبع أسباب تتعلق، ولا شك، بالتكوين الأميركي ذاته، وبالدولة الأمريكية ذاتها. وأقصد هنا أن «حادث نيويورك المدمِّر» لم يَكن يستدعي كل هذا «التجييش»، لولا أنه كان ضرورة نشأت قبل الحادث، وأن الدولة الأمريكية ـ بالتالي ـ كانت تحتاج إلى أن «تجرّد» قواتها من أجل «التأديب»، وكذلك من أجل أن «يعتاد العالم على وجودها في كل البقاع».

هذه هي المرة الثالثة ـ خلال عقد ـ الذي تفعل الدولة الأمريكية الأمر ذاته، حيث «تجيِّش» العالم تحت قيادتها من أجل تأديب طرف ما. فقد أعلنت عن تأسيس «النظام العالمي الجديد »الذي يعني توحيد العالم تحت سيادتها المطلقة(لحظة بدء الحرب ضد العراق بداية سنة ١٩٩١، وسنلحظ هنا بأن الأهداف الأساسة لتلك الحرب، لا تزال تسكن الحرب الراهنة.

كما أنها عززت هذا النظام العالمي الجديد) بالحرب ضد يوغوسلافيا، وفي كلا الحربين (كما في الحرب الراهنة) سنلحظ بأن هدف تعزيز سيطرتها العالمية، وتأكيد وحدانية قيادتها، قابع في أساسها. لكن المسألة أبعد من ذلك، وإن كانت هذه المسألة جوهرية من أجل تحقيق حزمة من الأهداف، لأنها منطلق فرض صيغة تتضمن تحقيق كل تلك الأهداف، وهي ضرورة من أجل تحقيقها، حيث إن هذه الوحدانية في قيادة العالم المحققة عبر القوة، تسمح لها بأن تقرّر «اقتسام» العالم وفق ما تريد هي.

إن الخطوة الأولى هنا (والتي تحققت واقعياً) تمثلت في إقرار العالم بقيادة الولايات المتحدة، وبالعمل تحت قيادتها في «الحرب ضد الإرهاب»، بعد أن وضع بوش الابن العالم بين حدّين: «إما معنا أو مع الإرهاب».

بهذا «تحققت» زعامة الدولة الأمريكية للعالم، عبر فيض من بيانات التأييد والدعم ، وكذلك المشاركة. وربما كانت المسألة أكثر تعقيداً من ذلك، حيث لن تكون البيانات هي المحقق لزعامة دولة كالولايات المتحدة، والولايات المتحدة ذاتها تسخر من ذلك، لكن ما هو جوهري هنا يتمثل في «سياسة القوة» التي بدأتها الولايات المتحدة بعد ١١ أيلول، و تلويحها بحرب «غير محددة المدّة »كما أشار «بوش الابن» ، وتشمل كل العالم كذلك انطلاقاً من أنها ضد عدو «غامض» هو الإرهاب .

ستبدو الولايات المتحدة هنا وكأنها تمارس الإرهاب، إرهاب يستخدم من أجل «إخضاع» العالم، عبر وضع كل الدول أمام خيار محدّد «فلا حياد في هذه المعركة » حسب خطاب «بوش الابن».

وبالتالي فإذا كانت الحرب قد بدأت ضد أفغانستان، الدولة الأضعف والأكثر تخلفاً في العالم، فإنها ـ بالأساس ـ حرب «معنوية» ضد كل دول العالم، لكي تنتظم في «التكوين» الذي تشكّله الولايات المتحدة، والذي تسميه: «النظام العالمي الجديد»، ولكي تقبل بكل مكوّناته دون اعتراض.

إن ما بدأ في الحرب ضد العراق ، سنة ١٩٩١، وتكرّر في الحرب ضد يوغوسلافيا، يستكمل هنا، ما دامت الحرب مديدة و«الأعداء» كُثُر، وبالتالي فالمناطق التي ستطالها تشمل ـ ربما ـ العالم كله. وإن ما قامت من أجله تلك الحرب يستكمل ـ كذلك ـ في هذه. ولا شك في أن «عقد السيطرة» الأمريكية الممتدّ منذ سنة ١٩٩١، كان يفرض هذه الحرب الجديدة، لكي يؤسس لعقد جديد من

السيطرة، خصوصاً وأن «أحوال العالم» مع بدء الألفية الجديدة كانت تؤشر لانفلات ما، يتخذ شكل التحلل من علاقة رسمتها حرب الخليج الثانية، حيث بدا وكأن مقدرة الولايات المتحدة على ضبط التحالف المناهض للعراق، قد بدأت في التراجع حينما انهار مشروع «العقوبات الذكية». كما أن الدعوات لعالم متعدّد الأقطاب كانت تلقى تأييداً متزايداً حتى في أوروبا ذاتها. بمعنى أن «أحادية القطب» كانت تهتز، وزعامة العالم كانت تدفع نحو القبول بمساواة مع اللاعبين الآخرين.

وكان يؤرق الدولة الأمريكية أكثر أن حركة مناهضة العولمة كانت تتصاعد بطريقة لم تكن متوقعة، فرضت على كل الهيئات الدولية الممثلة للعولمة، أن تبحث عن «الجُزر» و«الصحارى» والجبال لكي تعقد مؤتمراتها. وربما كان مؤتمر ديربن مؤشراً حاسماً على مدى الاحتقان الشعبي العالمي ضد السياسية الأمريكية(وكذلك ضد الصهيونية). لتبدو زعامة الدولة الأمريكية ـ على ضوء كل ذلك ـ وكأنها تهتز، أو أنها تصبح من الماضي، أو تصبح ـ على الأقل ـ محل استهزاء.لهذا كانت ضخامة الحدث الذي جرى في نيويورك وواشنطن، المدخل لتأسيس ردّ من المستوى ذاته، ينهي لحظة التشكيك بمقدرة الدولة الأمريكية على قيادة العالم، كونه زعيمته المطلقة، ويكرّس «نظامها العالمي الجديد»، لكي تؤسس «نظاماً على صورة مصالحها ومثالها» دون معارضة، أو تمرّد، أو شكوى.إذن، ما يجري هو أكبر من رد، وأكثر من انتقام.

إننا نساق إلى حروب تعرف الدولة الأمريكية الهدف منها، وإن كانت قد أغرقت العالم في تفاصيل صغيرة، توحي بأنها تسعى إلى الرد على حادثة محدّدة، وضد أفراد محددّين (أسامة بن لادن ومجموعة القاعدة)، لهذا أشارت الصحافة إلى أن جزءاً

أساسياً من أهداف الحرب تحقق قبل بدء الهجوم العسكري. حيث إن أجواء الرعب التي أوجدتها دفعت واشنطن بـ «العالم» لأن «يلتف» حولها، أي دفعت مختلف دول العالم لأن تؤكد التزامها قيادة أميركا، وقبولها إملاءاتها (إملاءاتها بالتحديد، لأن القيادة تصدر الإملاءات، والموافقة تتأتى عن قبول الإملاءات أيضاً»، والتساوق مع كل خطواتها.

لهذا سنلاحظ، إذا تتبعنا ما جرى خلال الشهر المنصرم، بأن الدولة الأمريكية هي التي «تصيغ» العالم. حيث تتصرّف كقوة متفوقة اقتصادياً وعسكرياً، وبالتالي سياسياً. وتسعى من أجل فرض تفوقها عبر القوة، لإخضاع العالم كله، وقبوله - كذلك - بهذا التفوق. وتهدف إلى ترتيب العالم بما يحقق مصالحها هي بالذات أولاً وأساساً.

هنا ندخل في المصالح، وبالتالي في الأهداف الحقيقية للحرب، وهي كلها تتعلق بالاقتصاد، وبالسياسات المرافقة له، وربما كان النفط في أساس كل التغيير الذي يطال الجغرافيا السياسية لأفغانستان، وباكستان، وآسيا الوسطى الإسلامية، وصولاً إلى إيران والعراق، فالهدف انغلاق «قوس النفط».

جريدة أخبار العرب

٢٨/ ١٠/ ٢٠٠١.

قوس النفط

الحرب من أجل السيطرة

الحرب ضد أفغانستان مستمرة، لكن البحث عن «الهدف التالي» بدأ يأخذ منحىً جديداً، فالهدف ربما الصومال أو أندونيسيا. وقد تكون الفيلبين أو كولمبيا. لكن تبدو العراق بأنها «الهدف الرئيسي». إن صلة عميقة تربط الحرب ضد أفغانستان بالحرب ضد العراق، وهذه الصلة هي السبب الحقيقي لـ «الحرب ضد الإرهاب». إن سبباً واحداً يؤسس للحرب ضد أفغانستان والحرب ضد العراق. هذه الحرب التي ستبدو كاستكمال لحرب الخليج الثانية.

أحاول أن أوضح هنا أن المسألة لا تتعلق بالإرهاب، هذا «الخطر» الذي عملت الإدارات الأمريكية المتتالية، منذ سنة ١٩٩١، كما عمل الإعلام الأمريكي، على تحويله، تدريجياً إلى خطر رئيسي بعد انهيار العدو، وأقصد الاشتراكية «الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية». حيث أصبحت الحاجة ماسة لوجود العدو «وبالتالي لخلق العدو» لكي يبرر تضخيم القوة العسكرية الأمريكية، وكذلك لكي يبرر التدخل الأمريكي الفظ في العالم. وبالتالي فإن المسألة تتعلق بأهداف أخرى حقيقية، عادة ما يجري إخفاؤها، أو يجري وضعها في الظل.

وسنلحظ بأن التركيز على أفغانستان (عبر بن لادن) بدأ قبل استكمال التحقيقات، وحتى قبل البدء بها. ليتبين بأن «مخططات غزو» أفغانستان قد بدأ التحضير لها منذ سنوات، وأن تدريب «القوات الخاصة» الأمريكية قد بدأ «قبل أسابيع» من حادث ١١ أيلول، حسب ما صرح به رونالد رامسفيلد، وزير الدفاع

الأمريكي بعد الحادث بأيام قليلة.

لتبدو المسألة وكأن الإدارة الأمريكية قد استغلت الحادث (بغض النظر عمن يقف وراءه) من أجل تنفيذ «مخططات» و «استراتيجيات» قد وضعت مسبقاً، ولقد وضعت من أجل «ضمان المصالح القومية الأمريكية». وهذا يطرح السؤال حول قيمة أفغانستان في الرؤية الاستراتيجية الأمريكية. ولكن أيضاً، في إطار ما يسمى عادة «المصلحة القومية الأمريكية»، المحددة في مصلحة الدولة الأمريكية، وبالأساس في مصلحة الشركات الاحتكارية الأمريكية!. وربما كان وضع أفغانستان لا يغري في التفكير بالغزو، ولا يشير إلى وجود مصلحة. لكن أفغانستان كانت مثار تنافس خلال الحرب الباردة، وهذا التنافس هو الذي دفع الاتحاد السوفييتي إلى دعم سيطرة الشيوعيين الأفغان، ومن ثم إلى إرسال قواته إلى هناك من أجل تحقيق السيطرة المباشرة.

هذا التنافس هو الذي دفع الولايات المتحدة إلى إغراقه في حرب مدمرة، عبر دعم «المجاهدين الأفغان»، في إطار «تحالف ضد الإلحاد»، كان ابن لادن جزءاً رئيسياً فيه.

وإذا كان الخوف الأمريكي من سيطرة السوفييت على أفغانستان قد نبع من اقترابهم من نفط الخليج، فإن خوف السوفييت أتى من أن السيطرة الأمريكية على أفغانستان تعني تهديد آسيا الوسطى أي جنوبي الاتحاد السوفييتي. لتبدو أفغانستان كموقع استراتيجي في «قلب آسيا»، وربما كان قد أصبح أكثر أهمية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، حيث ستقود السيطرة عليه إلى ضمان السيطرة على المنطقة الممتدة من باكستان إلى كل آسيا الوسطى وإيران، وبالتالي ستقود إلى تهديد روسيا من جهة والصين من جهة أخرى، والهند من جهة ثالثة، وستقود كذلك إلى تعزيز «أمن

الخليج» من جهة رابعة.

وفي هذا الإطار تجري «تهيئة البيئة» لضمان «المصالح القومية الأمريكية»، ولهذا ستبدو السيطرة على أفغانستان سيطرة على وسط آسيا. وهي تتطلب وجود قواعد عسكرية، بدء بإعدادها في مزار شريف وقاعدة باغرام وأخرى قرب قندهار، وبالتالي ستبدو «الحرب ضد الإرهاب» كحرب من أجل تأسيس وجود عسكري «احتلال» يضمن السيطرة على وسط آسيا، وبالتالي يضمن تحقيق «بيئة آمنة» للمصالح الأمريكية.

«الحرب ضد الإرهاب» هي ـ إذن ـ حرب من أجل الاحتلال. في إطار السعي الأمريكي للسيطرة على العالم.

لكن ستبدو «الحرب ضد الإرهاب» كذلك، وكأنها حرب من أجل النفط. لقد حددت الولايات المتحدة، منذ أواسط التسعينيات بأن نفط بحر قزوين هو «مصلحة أمريكية»، وهذا التعبير يعني ضرورة أن يُحمى بالقوة العسكرية الأمريكية، كما هو الحال مع «مبدأ كارتر»، الذي صدر سنة ١٩٨٠ والمتعلق باعتبار الخليج العربي مصلحة قومية أمريكية. وفي هذا الإطار ستبدو أفغانستان كخطوة اقتراب تهيئ للوصول إلى هناك، عبر تحقيق التواجد العسكري في دول آسيا الوسطى. وبالتالي ستبدو أفغانستان نقطة انطلاق.

لكن السيطرة على أفغانستان تهيئ ـ كذلك ـ لتحقيق المشروع الذي بدأ البحث فيه منذ سنوات، والمتعلق بنقل نفط بحر قزوين، حيث جرى البحث في الخط الأفضل لإيصاله إلى البحر، بأقل كلفة. وإذا كان الطريق عبر إيران ـ وهو الطريق الأقرب وبالتالي الأقل كلفة ـ مستبعد الآن، لأسباب تتعلق بتردي العلاقة بين إيران والولايات المتحدة، فإن الطريق الآخر يمر عبر أفغانستان إلى باكستان، فشواطئ

المحيط الهندي. وهو الخط الذي اهتمت به الشركات النفطية الأمريكية، وربما كانت قد بدأت التحضير من أجل تحقيقه. لهذا كان من الضروري تحقيق «الاستقرار» في أفغانستان.

المسألة ـ بالتالي ـ تتعلق بالحرب والنفط، أو أنها تتعلق بالحرب من أجل النفط. ورغم أن إدارة كلينتون تدخلت عسكرياً في أكثر من منطقة في العالم. وخاضت الحرب ضد يوغسلافيا، فسنلحظ بأن نجاح جورج بوش الابن في انتخابات الرئاسة الأمريكية مثّل نجاحاً لتحالف احتكارات النفط والمجمَّع العسكري الصناعي، وبالتالي مثل نجاحاً لاتجاه «التطرف» الساعي إلى الحرب، لهذا عادت وجوه التشدد في عهد كل من «ريغان» الثمانينيات «وبوش الأب»، بداية التسعينيات « لتحتل مكان الصدارة في الإدارة الجديدة، مما يجعل الحرب ضد أفغانستان كفاتحة لحروب مستمرة، ربما تلخصت في هدف «الحرب ضد الإرهاب» حيث أن هذه الحرب طويلة، وتطال «الإرهاب» حيث وجد، كما تطال الدول الداعمة والحامية له، لتبدو كحرب ضد كل العالم. وهنا سيبدو النفط هدفاً حيثما وجد.

ستبدو السيطرة على نفط العالم هدفاً ساخناً، وستبدو هذه المهمة ضرورية للمجمع الصناعي العسكري، لأنها تؤسس لحروب مستمرة؛ لأن سيطرة احتكارات النفط الأمريكية على نفط العالم تفترض تحقيق «البيئة المناسبة»، والتي لا تتحقق إلا بالحرب. والحرب ضد أفغانستان خطوة أولى، ستقود إلى نشوب حروب أخرى في آسيا الوسطى، وصولاً إلى نفط بحر قزوين. ولهذا ستبدو الحرب كمشروعاً استثمارياً.

ربما كانت قد توضحت الصلة بين الحرب ضد أفغانستان والحرب ضد العراق، والتي تجعل من العراق هو «الهدف التالي». في كل ما أشرت إليه سابقاً ستبدو

السيطرة على «قوس النفط» هدفاً أمريكياً، الذي بدأت السيطرة عليه مع جورج بوش الأب ، في حرب الخليج الثانية، حيث كان الهدف الرئيسي للحرب هو التواجد العسكري في الخليج لتحقيق «البيئة المناسبة»، وهو ما تحقق فعلاً. لتأتي «الحرب ضد الإرهاب» لتكمل السيطرة على «قوس النفط»، وأفغانستان هي الخطوة الأولى.

لهذا تطرح مسألة الحرب ضد العراق، ويحضَّر لأن يصبح «الهدف التالي». حيث أصبحت السيطرة على نفط العراق هدفاً ملحاً، ولاشك في أن مبررات الحرب متنوعة، تبدأ من دعم الإرهاب، لتصل إلى السعي لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وكلها مبررات جاهزة. وبالتالي يصبح السؤال هنا هو: متى تبدأ الحرب ضد العراق؟.

جريدة أخبار العرب

١٢/ ١٢/ ٢٠٠١.

احتمالات اللعب بالجغرافيا السياسية

العراق هو «الهدف التالي» لأفغانستان. هذا ما بدا أن الدولة الأمريكية قد حددته، لكن تحقيقه تأخر. ربما لأن التخطيط كان يفرض ذلك، وربما لأسباب تقنية أو سياسية، حيث بدا وكأن الإدارة الأمريكية تتهيب من خوض «حربين إقليميتين» في الوقت ذاته، وهي «العقيدة العسكرية» التي تبناها البنتاغون لسنوات، والتي عملت إدارة بوش لتغييرها، بتأكيد الخوض في حرب رئيسية وأخرى فرعية. ولهذا ربما طالت الحرب في أفغانستان أكثر مما هو متوقع، مما جعل الانتقال إلى «الهدف التالي» قابلاً للتأخير من أجل تحضير القوات وتقنيات السلاح الضرورية (الصواريخ المدمرة مثلاً).

كما بدا كأن التأييد العالمي للانتقال للحرب ضد العراق معدوم تقريباً، من النظم العربية إلى الدول الأوروبية وروسيا، والصين، ومن الأنظمة إلى الشعوب. وكذلك دخلت الحرب التي قررها شارون ضد الجماهير الفلسطينية من شقوق «التردد» الأميركي لتكون هي «الهدف التالي»، ولكنها لم تحسم أيضاً، كما الحرب في أفغانستان، وهما حربان تخلقان توترات عميقة في «الشارع العربي»، كما الحرب ضد العراق.

وإذا كانت تصريحات المسئولين في الإدارة الأمريكية لم تتخلَ عن التأكيد طيلة عام على أن العراق هو «الهدف التالي»، وبدا أحياناً،أو هكذا فسرت،أن الإدارة ليست جادة، وأن هدف تصريحاتها هو الضغط والتخويف، فإن التحضير للحرب يتخذ الآن كل الجدية الضرورية، و يتوضح الإصرار على أن يكون العراق هو «الهدف التالي»، في حرب طويلة، وتطال دولاً عديدة، كما أعلن بوش الابن، منذ بدء «الحرب على

الإرهاب» ، لأن هدفها هو «القضاء على الإرهاب» و«هزيمة الدول المارقة»، ومنعها من امتلاك «أسلحة الدمار الشامل»، لكي يسود «السلام العالمي» ، ويتحقق الاستقرار ، وتندحر «قوى الشر»، لتحقيق «رسالة أميركا» التي عهد بها التاريخ إليها!!

المسألة هنا لا تتعلق بـ«الهروب» من الوضع الاقتصادي الذي أفضى إلى هزّة في أسواق الأسهم ، نتيجة إفلاس شركات بضخامة «أنرون»و «ورلدكوم»، والعديد من كبريات الشركات المتعددة القومية، كما نتيجة لجوء شركات أخرى إلى تخفيض العاملين فيها، حيث إن كل هذه الشركات تعاني من خسائر تجبرها على إعلان إفلاسها أو تخفيض العاملين فيها، أو تخفيض نفقاتها. إن بوش هنا لا يهرب من «نقطة ضعفه» إلى «نقطة قوته»، إلى حرب هي أساس شعبيته، وإن كان الاقتصاد الأميركي مأخوذاً بعين الاعتبار لكن من زاوية أخرى حيث إن «الحرب ضد الإرهاب» بدأت من أجل إكمال تأسيس «نظام عالمي جديد» يخدم مصالح الشركات الاحتكارية الأمريكية، وبالتالي يسمح لها بتجاوز أزماتها التي كانت بدأت في الظهور منذ الثمانينات عن طريق الهيمنة على الأسواق والمواد الأولية وتحجيم وجود الرأسماليات الأخرى (الأوروبية / اليابانية)، أي حسم التنافس عن طريق «احتلال» الأسواق والتحكم المباشر بالمواد الأولية، وخصوصاً النفط. إن الدولة الأمريكية تسعى، عبر القوة ، للحصول على النصيب الأوفر من الأسواق ومن الاستثمار في المواد الأولية «النفط».

لهذا فإن قرار الحرب ضد العراق كان متخذاً منذ البدء، وهو يأتي في السياق الآنف الذكر، حيث السوق والنفط، لكن أيضاً ، البعد الاستراتيجي، حيث إن تحقيق المصالح يحتاج، كما يسمى في الرؤية الاستراتيجية الأمريكية، إلى «المناخ الأمني الدولي المناسب»، وهذا يفرض «الوجود العسكري المباشر» حسب الرؤى الأمريكية منذ نهاية

الحرب الباردة والسعي لتأسيس «النظام العالمي الجديد» والحرب ضد العراق كانت مفتتح «النظام العالمي الجديد» سنة ١٩٩١، مع بوش الأب.

لقد بدا، خلال السنوات الماضية، أن هدف تلك الحرب تمثل في أولوية التمركز العسكري في دول الخليج العربي، عملاً على تحقيق «مبدأ كارتر» الصادر سنة ١٩٨٠ والذي يعتبر منطقة الخليج «مصلحة قومية أمريكية». لكنه تمثل، من جهة أخرى، في التدمير الكامل لبنية العراق بعد التدمير الذي قامت به الطائرات الأمريكية لصناعات العراق ولمجمل البنية التحتية ليصبح بلداً مدمراً. وتمثل ثالثاً في فشل مقدرته العسكرية عبر منعه من استيراد أسلحة جديدة ، كما تمثل أخيراً في تأكيد فصل العراق عن «الشرق الأوسط»، وإنهاء دوره العربي، وخصوصاً في الصراع العربي الصهيوني، وبالتالي «دمجه» في جملة بلدان الخليج العربي؛ لينطبق عليه «مبدأ كارتر» ذاك.

لكن «التصور الأميركي» أوسع من ذلك وأشمل، لهذا سعى بوش الابن إلى إكمال حرب ١٩٩١، وهو عمل على فرض «النظام العالمي الجديد» بالعنف، والمسألة هنا لا تتعلق بإسقاط نظام وتنصيب آخر فحسب، حيث أصبح من أساسيات السياسة الخارجية الأمريكية، وأصبح في صلب استراتيجيتها الكونية، إقامة «أنظمة دمى» تقوم بمهمة وحيدة تتمثل في «تنفيذ أوامر» سيد العالم وحاكمه، القاطن في البيت الأبيض.

لكن المسألة تتعلق - لكي تكون الأنظمة دمى حقيقية - بتكريس الوجود العسكري الأمريكي، عبر إنشاء قواعد عسكرية دائمة، وستكون هذه القواعد هي المركز الحقيقي للوجود العسكري الأمريكي في كل دول الخليج العربي، مما يشل مقدرة تلك الدول على التعبير عن مطالبتها برحيل القوات الموجودة على أراضيها، أو حتى الحد من حركتها.

إن وجوداً عسكرياً أمريكياً في العراق سوف يؤسس لتكريس «احتلال» دول الخليج العربي، ويحول أنظمتها إلى دمى، يمكن تغييرها لحظة ما تشاء السياسة الأمريكية، وربما كان تناول السعودية في الإعلام الأمريكي وفي مراكز البحث المقدمة لخطوة كهذه، برغم كل «الارتباط» الذي حكم علاقة الدولة السعودية بالدولة الأمريكية.

وفي هذا الوضع ستكون إيران قد حوصرت، ربما أصبحت هي «الهدف التالي» فهي مستهدفة للأسباب ذاتها المتعلقة بالعراق، وبكل «قوس النفط» الممتد من دول الخليج العربي إلى بحر قزوين وآسيا الوسطى وأفغانستان.

لقد وضعت إيران في «محور الشر» وهي متهمة بالتهم العراقية ذاتها (امتلاك أسلحة دمار شامل، دعم الإرهاب، التدخل في القضية الفلسطينية). وفي هذا الوضع، كذلك ستكون سوريا قد انكشفت استراتيجياً، وبالتالي أصبحت هدفاً، إما للدولة الأمريكية، أو للدولة الصهيونية، أو للاثنين معاً. وربما كان الأرجح هنا هو إطلاق الجيش الصهيوني، لتأكيد الهيمنة على «الشرق الأوسط».

المسألة تتعلق «باحتلال» وإقامة «أنظمة الدمى» فهذه هي الصيغة المطابقة لـ «النظام العالمي الجديد»، المؤسس على «احتكار» الدولة الأمريكية السلطة في العالم كله، في إطار سلطتها ليس من حاجة سوى إلى «منفذين»، يتبعون قراراتها وسياستها من دون مناقشة، أو حتى استفسار.

هذا «المناخ الأمني» يهيئ لفرض سياسة نفطية جديدة، تقوم على تخلي الدولة عن «التأميم»، وضمان احتكار أميركي للاستثمار في حقول النفط، وبالتالي شطب كل العقود التي وقعها النظام مع شركات غير أمريكية (روسية وأوروبية). هذه هي المسألة التي يجب أن تحسم عبر إقامة نظام خاضع، ووجود عسكري دائم، وهي المسألة التي ستعمم.

وإذا كان نقاش قد جرى،وضغوط قد مورست، من أجل فتح باب الاستثمار الأميركي في حقول النفط السعودية، فإن البدء من العراق، والوضع الاستراتيجي الجديد الذي سوف ينشأ عن احتلاله، سوف يقودان إلى أن يصبح تخلي الدول الخليجية عن «دورها النفطي» للشركات الاحتكارية الأمريكية أمراً واقعاً، لا مقدرة لها على مقاومته، ليكون النفط استثماراً أمريكياً خالصاً ولكي يصبح ذلك ممكناً، يجب أن تتفكك منظمة الأوبك، وربما تفتح السيطرة على نفط العراق الطريق لانسحابه منها، وبالتالي تشجيع آخرين على إنجاز هذه الخطوة (كما أشيع عن ميل نيجيريا للانسحاب)، لتصبح من ذكريات الماضي، فهي من مخلفات الحرب الباردة التي يجب تصفيتها، حيث إن الهدف الأميركي يتمثل في التحكم بالنفط العالمي، بتسعيره وبحجم الإنتاج، وضمان استمرارية تدفقه، وكذلك استخدامه أداة ضغط على الدول الرأسمالية الأخرى.

وإذا كانت الدولة الأمريكية عملت على تغيير نظام شافيز في فنزويلا لهذا السبب، وانفتح أمامها باب الاستثمار في حقول النفط الروسي، وبدأت الحرب في أفغانستان للسيطرة على نفط بحر قزوين، وفرضت واشنطن وجودها العسكري في الدول الخليجية لـ«وضع اليد» على النفط، فإن «احتلال» العراق يقود إلى نقلة جديدة حاسمة لا تجعل من النفط، مصلحة قومية أمريكية فقط بل احتكاراً أمريكياً خالصاً أيضًا.

بـ «الحرب ضد الإرهاب» نعود إلى عصر الاستعمار، وإن كان بأشكال جديدة. كما نعود إلى سيطرة الاحتكارات الإمبريالية على الأسواق والمواد الأولية، كما كانت قبل «استقلال» الدوْل، وتحكُّمها بأسواقها وموادها الأولية، فاقتصاد السوق المفروض بالعنف يقتضي ذلك، ويفضي لأن تحتكر من قبل الرأسمال الأميركي (مع هوامش للرأسماليات الأخرى)، فهذا هو «عصر الأمركة».

جريدة السفير ٢٤/ ٨/ ٢٠٠٢.

الاقتصاد والحرب

رغم أن الحرب ضد العراق كانت مقررة منذ البدء ، ورغم التصريحات والتهديدات المستمرة على مدى عام كامل، وربما عُزي التأخير إلى أمور تقنية تتعلق بارتباك الاستراتيجية الأمريكية فيما يتعلق بالحرب على جبهتين، أو كما تُسمّى : خوض حربين إقليميتين، والتي من مظاهرها إفراغ مخازن السلاح الأمريكية من الذخائر (صواريخ وقنابل) في حرب أفغانستان، لهذا انهمك الجيش الأمريكي في إنتاجها، فهي من أساسيات الحرب، مادامت الحرب تخاض أولاً من الجو، استناداً لتفوق الطيران، وتحضيراً لاحتلال ساحة حرب حُسمت فيها الحرب قبل أن تبدأ.

كما يمكن أن يُعزى التأخير إلى فقدان التأييد من قبل الحلفاء، وممانعة بعض الدول العربية في أن تكون أرضها منطلق الهجوم. وبالتالي، مع فقدان التأييد السياسي، وفقدان مصادر تمويل الحرب، عكس حرب الخليج الثانية (سنة ١٩٩١) ، حيث تكفلت دول الخليج واليابان والدول الأوربية تمويل معظم مصاريفها التي بلغت ٦٠ مليار دولار (دفعت الدولة الأمريكية ١٣ مليارًا منها، رغم أنها حصدت معظم أرباحها)، لكن في كل الأحوال فـ « الحرب ضد الإرهاب طويلة، ولهذا ليس مهماً البحث في أسباب تأخرها » ، المهم أن الحرب حتمية، وهي حتمية رغم التعقيدات التي تنتج عن معارضة عامة، لهذا بدأت التحضيرات الجادة، وأصبحت الحرب على جدول الأعمال.

وحتميتها ناتجة عن مسألتين: الأولى: تتعلق بالمنطلقات التي بدأت على ضوئها الحرب ضد الإرهاب، وهي التي جعلت الحرب ضد العراق مقررة منذ البدء،

والثانية : تتعلق بالأهداف الأمريكية في العراق، وهي الأهداف التي جعلت منه الهدف التالي بعد أفغانستان، وكتكملة لحرب الخليج الأولى من جهة، وللحرب في أفغانستان من جهة أخرى، وكبداية لإعادة صياغة الوضع في الوطن العربي.

فإذا كانت الرأسمالية تميل إلى السيطرة بشكل عام، ولهذا تسعى الشركات الاحتكارية إلى بسط نفوذها على العالم، وباستغلال نفوذها في دولة المركز لكي تلعب هذه الدولة دور الممهد لسيطرتها، وتحولها الرئيسي إلى مفاوض تجاري لمصلحتها متحصنة بقوة الدولة (القانون الأمريكي الذي سُنّ في فترة كلينتون، وأعيد إقراره عشية الحرب على العراق)، فإن أزمة الرأسمالية الأمريكية دفعتها منذ انتهاء الحرب الباردة إلى العمل من أجل صياغة العالم وفق مصالحها بالقوة والحرب (منذ حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١) من أجل إيجاد منافذ لشركات تفلس ولاقتصاد مضعضع ، يكاد يشرف على كارثة حيث تفاقمت مشكلات أهم الشركات الاحتكارية الأمريكية خلال الفترة الماضية وأدت إلى إفلاس العديد منها (أنرون، و ورلد كوم، شركات الطيران) وإلى لجوء شركات أخرى إلى خفض عدد العاملين فيها خشية الانزلاق إلى المصير ذاته.

وإذا كان هذا الوضع المرهق اقتصادياً يدفع إلى الوصول لاستنتاجات تقول بأن بوش الابن سوف يهرب من نقطة ضعفه أي الاقتصاد، إلى نقطة قوته أي الحرب ضد الإرهاب ، وبالتالي فإن الحرب ضد العراق ستكون محتمة، فإن التصاق بوش برجال الأعمال ، وخضوعه لهم سوف يجعله يتعامل مع المسألة، ليس من موقع تكتيكي، بل من موقع استراتيجي، أي انطلاقاً من رؤية أن حل أزمات الاقتصاد الأمريكي تفترض احتلال العالم، وتسخير موارده وأسواقه لمصلحة سيطرة الشركات الاحتكارية الأمريكية.

هذا هو أساس الحرب ضد الإرهاب، وهو الأساس الذي جعل من العراق الهدف الحتمي التالي.

هذا الأساس فرض تفرد الدولة الأمريكية في الحرب، عبر رسم استراتيجيتها بعيداً عن مشاركة الحلفاء والاستناد إلى القوة الأمريكية لتحقيقها بغض النظر عن مشاركة أو عدم مشاركة هؤلاء الحلفاء خصوصاً وأن واشنطن تتقصد تهميشهم عبر إقصائهم من الأسواق، ومحاصرتهم عبر سيطرتها على كل مصادر المواد الأولية وخصوصاً النفط ، إنها تحل مشكلاتها على حساب العالم كله، وربما تعوض بعض الحلفاء بفتات وبدور هامشي في حال موافقتهم على استراتيجيتها.

لهذا فإن معارضة هؤلاء الحلفاء ، التي هي معارضة قائمة على الخشية من التهميش، لا قيمة لها؛ لأنها خارج الحساب، فالدولة الأمريكية تسعى لاقتناص لحظة غدت فيها القوة العالمية الوحيدة المتفوقة عسكرياً، دون وجود خصوم حقيقيين يمكن أن يشكلوا قوة ردع، على العكس فإن اختلال ميزان القوى العالمي بات مريعاً.

هذه اللحظة هي التي تحرك الإدارة الأمريكية المكونة من الفئات الأكثر تطرفاً والتصاقاً بالشركات الاحتكارية، وهي التي رسمت لحرب طويلة ومستمرة وتطال بلداناً عديدة في ميل لتأسيس نظام دكتاتوري عالمي كما دعا هنري كيسنجر بهدف إدارة أزمة الاقتصاد العالمي !

العراق هو النفط ، وهو السوق، وهو كذلك الموقع الاستراتيجي، لهذا كان الهدف التالي فتسارعت التحضيرات وأعيدت دراسة الخطط والبديل فقد عادت الدولة الأمريكية تهوى الأنظمة الدمي.

وهي في كل خطواتها ، منذ حرب الخليج الثانية، إلى يوغسلافيا السابقة، إلى

أفغانستان ، تعيد ترسيم العالم، وإعادة صياغته وفق ما تريد الشركات الاحتكارية الأمريكية ـ وهي بذلك تزيد في تهميش الشركات الاحتكارية الأخرى (الأوربية، اليابانية) وتهمش الدول الرأسمالية الأخرى كذلك. فليس من خيار لواشنطن لكي تكرس ذاتها قطباً عالمياً موحداً، وقوة عظمى وحيدة متفوقة إلى الأبد سوى فعل ذلك، و إلا تهمشت بفعل أزماتها الاقتصادية رغم تفوقها العسكري، وخضعت لمركز آخر، أو غدت جزءاً من مراكز متعددة (عالم متعدد الأقطاب)، وهو مالا تريده أو تقبل به، لأنه حل الكارثة بالنسبة لاحتكاراتها ولها كدولة.

ولهذا فنحن نعود إلى عصر الاستعمار، ولامتيازات الشركات الاحتكارية الأمريكية تحديداً، لأننا في عصر الأمركة كذلك. وما الحرب ضد العراق إلا مقدمة للحرب ضد إيران وسوريا، ومقدمة لتغيير الجغرافيا السياسية لكامل المنطقة، التي أقلها إقامة أنظمة ضعيفة «أنظمة دمى» ، وأخطرها تقسيم الدول الكبيرة (العراق، السعودية) ، وهذا من السيناريوهات المتداولة في الإعلام الأمريكي. ولتنهي القضية الفلسطينية بحل بشع، ربما يقوم على أساس التهجير (الترانسفير) وهذا سيناريو لا يزال متداولاً لدى النخبة الحاكمة في الدولة الصهيونية.

جريدة القدس العربي

٢٠٠٢/٨/٢٩.

◆◆◆